

إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الاجتماعية في إفريقيا

د- كمال بمقدار أستاذ محاضر.

جامعة معسكر

ليلي حسيني أستاذة مساعدة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان.

المقدمة:

تعتبر العدالة الانتقالية في ظل التحولات الراهنة نحو الديمقراطية أساس دولة الحق والقانون وجوهر بناء العدالة الاجتماعية، كما أن الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي لا يتحقق معناه إلا عند الحد من انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين على الجرائم المقترفة ضد مواطنهم، وأن تكون فرص الحياة متاحة للجميع على أساس العدل والمساواة، إلى جانب تجسيد نصيب الفرد من إجمالي المحصلات النهائية، والناجمة أساساً عن عملية توزيع المنافع والأعباء المتمثلة في الموارد المادية والحريات الفردية مع إزالة التفاوتات بين أفراد المجتمع، والعمل على أساس تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية التي تركز من حيث أساليب إدارتها على خصائص العدالة الانتقالية ومدى فاعليتها. ومن هذا المنطلق تعتبر العدالة الانتقالية من أبرز الاتجاهات السائدة في دراسة وتحليل النظم السياسية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وقد جاء هذا على خلفية موجة التحول ودراسة عملية انتقالاً لأنظمة من الديكتاتورية إلى الديمقراطية كما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية.

وبالنظر إلى هذه المفارقة، فإن واقع الدول الإفريقية يثبت فشل هذه الأنظمة في تجسيد مفهوم العدالة الانتقالية التي أثمرت وساهمت بشكل مباشر في خلق أزمة العدالة الاجتماعية في هذه الدول، حيث

أن عدم الحد من الصراعات الأثنية والانتهاكات لحقوق أفراد المجتمع التي ميزت المجتمعات الإفريقية إما على الأساس العرق أو الدين أدى إلى زيادة حجم التباين الطبقي في توزيع الخدمات الاجتماعية،

إلى جانب التفاوت في توزيع القيم بين أفراد المجتمع إما على أساس الإثنية أو الانتماء الجماعي في عمومهم إضافة إلى التحيز في طبيعة العلاقات والتناقضات الاجتماعية بين المدينة والريف. وفي ظل هذا الحرمان بجميع مظاهره والانتهاكات لحقوق الأفراد في توزيع الثروة والتمهيش وانعدام المساواة بين أبناء الشعب أو الانحياز إلى تركيبة اجتماعية معينة في المجتمعات الإفريقية، فمن الطبيعي أن تدعم هذه الانتهاكات وعدم محاسبة المسؤولين عليها مع الغياب التام لمركزات العدالة الانتقالية الحد من وصول هذه الأنظمة إلى الديمقراطية، وخلق ظروف مساعدة على اللجوء إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي.

وبناء على ما تقدم، سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل كيفية تأثير العدالة الانتقالية على بناء العدالة الاجتماعية في الدول الإفريقية، من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما مفهوم العدالة الانتقالية؟ وما هي أهم المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم العدالة الاجتماعية؟ وما واقع العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية في إفريقيا؟ وكيف يمكن أن تساهم العدالة الانتقالية في إعاقة بناء العدالة الاجتماعية في القارة الإفريقية؟

وسنجيب عن هذه التساؤلات الرئيسية من خلال طرح وتحليل فرضيتين أساسيتين :

- بناء العدالة الاجتماعية في الدول الإفريقية مرتبط بمدى تحقيق العدالة الانتقالية في هذه الأنظمة.

- انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع القيم وحرمان أفراد المجتمع من حقوقهم في المجتمعات الإفريقية يؤدي إلى إعاقة مسار التحول والانتقال الديمقراطي وتحقيق العدالة في هذه الدول.

أولاً: مفهوم العدالة الانتقالية

انضبط مفهوم العدالة الانتقالية يكون من خلال التأريخ لهذا المصطلح واستقراء واقع الممارسات والتطبيقات المختلفة لظهور هذا المفهوم، وهذا يكون عبر مرحلتين أساسيتين وهما:

المرحلة الأولى التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج، وتمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها.

وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر في هذه المرحلة شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساعي تحقيق العدالة.

وأثناء الحرب الباردة استمرت جهود تحقيق العدالة الانتقالية حتى المرحلة الثانية، والتي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني مرتبط بالعدالة الاجتماعية والهياكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات، أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا.

ومما سبق يتضح أن مفهوم العدالة الانتقالية من الناحية التاريخية قد تطور خلال الفترات الانتقالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا بعد نظام الأبارتايد وبعض الدول الأفريقية ودول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب الباردة. حيث كان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي طالبت بتطبيق حكم القانون. بالإضافة إلى هذا فقد مثلت موجة التحول الديمقراطي المنطلق الأساسي والرئيسي في تطور مفهوم العدالة الانتقالية حيث تعدد المضامين النظرية المفسرة لهذا المفهوم.⁽¹⁾

وفي هذا السياق النظري هناك مجموعة من الاجتهادات الأكاديمية التي حاولت إعطاء تعريف إجرائي لمفهوم العدالة الانتقالية، حيث تعدد التعاريف المفسرة لها إلا أنه

يمكن تعريف العدالة الانتقالية: على أنها عملية المصالحة التي يسعى المجتمع المتحول إلى تحقيقها من خلال إعادة تكييف العدالة وإقامة دولة الحق والقانون، بالشكل الذي يعترف بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالنظم ومحاسبة المسؤولين عليها. ومن هنا يتبين أن هذا المفهوم يرتبط بمتغيرين أساسيين هما :

- أن يكون المجتمع والدولة في إطار انتقال سواء من نزاع مسلح أو صراع إلى السلم، أو من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي، أي يفترض على المجتمع أن يتحرر من حالة سلبية إلى حالة ايجابية على اختلاف أشكال هذه التحول .

- أن يكون هناك انتهاكات حقوقية قامت بها النظم ضد مواطنيها، مما يستدعي تدخلا لإزالة آثار هذه الانتهاكات وردع المتورطين لتحقيق مفهوم دولة القانون، مما يعكس حالة من الديمقراطية قائمة على احترام حقوق الإنسان والقانون، وتحقيق مبدأ مفهوم العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع .⁽²⁾

إضافة إلى هذه التعاريف، فإن القانون الدولي الإنساني قد عرف العدالة الانتقالية على أساس القرار الذي أصدرته محكمة الدول الأمريكية في قضية فيلاسكويرو رودريغز ضد هندوراس عام 1988 تحدد فيه مجموعة من الالتزامات المتضمنة مفهوم العدالة الانتقالية التي تقع على عاتق الدول كالتالي :

- اتخاذ خطوات معقولة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان .
- إجراء تحقيقات بشأن الانتهاكات عند وقوعها.
- فرض عقوبات ملائمة على المسؤولين عن الانتهاكات.
- ضمان تقديم تعويض لضحايا الانتهاكات.⁽³⁾

وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بسيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع، فقد عرف العدالة الانتقالية على أنها: تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لفهم وتجاوز تركة الماضي، بغية كفالتة للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة. وقد ربط كوفي عنان الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تحقيق هذه العدالة باستراتيجيات شاملة، بحيث تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية ووسائل جبر الضرر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي، أو أي شكل يدمج هذه العناصر على نحو ملائم.⁽⁴⁾

ومن التعاريف السابق ذكرها، يتضح أن مفهوم العدالة الانتقالية يتبلور في انتقالاً لأنظمة من حالة النزاع والصراع ومن حالة الانتهاكات لحقوق الإنسان والنظام القانوني الذي يسود فيه العمل بنظام الفروقات والظلم والاستبداد والحرمان من الثروة، مع الإقصاء الاجتماعي لأفراد المجتمع إلى حالة السلم والانتقال الديمقراطي بما يتوافق وبناء دولة القانون والمؤسسات والعدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

وانطلاقاً من هذه المقاربة المفاهيمية يتضح جلياً العلاقة التبادلية والترابطية بين العدالة الانتقالية ومفهوم العدالة الاجتماعية، إذ لا يمكن الحديث أو تحقيق العدالة الانتقالية في مجتمع بمفهومها القانوني والسياسي والإنساني بدون عدالة اجتماعية والعكس. لأن تحقيق العدالة الانتقالية يفترض إقامة علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم على أسس ديمقراطية والحد من انتهاكات حقوق المواطن، ومكافحة الفقر واللامساواة في توزيع المنافع المادية من دون تمييز داخل المجتمعات. وهذه المفاهيم المتضمنة للعدالة الانتقالية كلها تمثل جوهر مفهوم العدالة الاجتماعية.

ثانياً: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم العدالة الاجتماعية

يعد مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم التي طرحت ضمن الشبكة المفاهيمية المفسرة للعدالة الانتقالية في إطار موجات التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة، لأن بناء نظام اجتماعي عادل لا يمكن تجسيده على أرض الواقع إلا بوجود مبادئ العدالة الانتقالية، كما ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية من الناحية الأكاديمية بظهور مجموعة من المقاربات النظرية المفسرة له، والمتمثلة فيما يلي :

أ/- المقاربة الإسلامية لمفهوم العدالة الاجتماعية: يعتبر الإسلام العدالة الاجتماعية مبدأً أساسياً يجب أن تتصف به جميع الأنظمة، فالإسلام يصف المقاربة الشاملة من أجل بناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية من خلال التأكيد على محاربة الفقر، والحد من انتهاكات حقوق أفراد المجتمع مع التوزيع الملائم للثروات واستبعاد تركيزها وممارسة الاحتكار. فالعدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي تقوم في مفهومها على أساس سياسة عادلة للتحويلات الاجتماعية والتوزيع العادل للمنافع المادية، إضافة إلى ترشيد الإنفاق العام في المجتمع لصالح جميع الطبقات من دون تمييز.⁽⁵⁾

ب/- المقاربة الليبرالية لمفهوم العدالة الاجتماعية : يركز مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور الليبرالي على نصيب الفرد من الحقوق والواجبات داخل الدولة، بحيث تشمل هذه الحقوق على تعيين النطاق الذي ينبغي فيه الأفراد أن يكون أحراراً، إلى جانب نصيب الفرد من عملية توزيع المنافع.⁽⁶⁾ وفي هذا الإطار نجد العديد من التفسيرات لمفهوم العدالة الاجتماعية، ومن أكثر المقاربات المستخدمة لتحليل العدالة الاجتماعية، نجد المقاربات التالية :

- مقارنة جون راولز (John Rawls) (: يرى الباحث جون راولز أن مفهوم العدالة الاجتماعية يتبلور في مبدئين أساسيين:

المبدأ الأول : أن يكون لكل شخص حقا متساويا في النظام الكلي للحريات الأساسية والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتوافق مع نظام حرية مماثلة للجميع.
المبدأ الثاني: أن يتم تنظيم الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية بالطريقة التي تحقق الإفادة

لجميع، وأن تكون كل الوظائف والمناصب متاحة للجميع، طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص في الحياة.⁽⁷⁾

وعليه، فإن مفهوم العدالة الاجتماعية عند جون راولز يتبلور في التوزيع العادل و المتساوي للقيم في المجتمع المتمثلة في التمتع بكامل الحقوق الدستورية، والحريات الأساسية المكفولة قانونيا لأفراد المجتمع كمبدأ أولى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

- مقارنة دافيد ميلر (David Miller) (: يعتبر المفكر دافيد ميلر أن مفهوم العدالة الاجتماعية يتمثل في عدالة النظام السياسي على أسس ديمقراطية في توزيع الخدمات والسلع على أفراد المجتمع بالتساوي، إضافة إلى عدالة توزيع القيم الاجتماعية، ويؤكد الباحث دافيد ميلر أن مفهوم العدالة الاجتماعية يتحقق عندما يؤسس على محاربة الفقر وتحقيق شروط السعادة لأفراد المجتمع.⁽⁸⁾

ج /- مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور مقارنة التنمية الإنسانية : يتبلور مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور مقارنة التنمية الإنسانية: في الإنصاف بمعناه المرادف للعدالة، حيث يشير إلى عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع واستدامتها، وتجنب حالات عدم المساواة بين الناس وانتهاكات حقوق الإنسان من أجل بناء نظام اجتماعي عادل.⁽⁹⁾

وتأسيسا على ما سبق، فإن مفهوم العدالة الاجتماعية يركز على مبدأ المساواة في توزيع المنافع والثروة، إلى جانب عدالة الحقوق والحريات الأساسية الممنوحة قانونيا والمضمونة بواسطة العدالة. مع ضبط الانتهاكات لحقوق الإنسان، و التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع بدون تحيز وتوفير بيئة ديمقراطية قائمة على أساس المعاملة المتساوية. وبناءا على هذا التصور فلا وجود لعدالة اجتماعية داخل أنظمة سياسية ودولة قائمة على الصراعات والنزاعات العرقية، والانتهاكات القانونية لحقوق أفراد المجتمع كالمجتمعات الإفريقية دون دولة قائمة على مفاهيم العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي ومرتكزات بناء الحكم الصالح.

ثالثا: واقع العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الاجتماعية في الدول الإفريقية

في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وفي ظل موجة التحول الديمقراطي، ونظرا للانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان وضعف العدالة الاجتماعية في دول إفريقيا المتميزة بالصراعات والنزاعات العرقية ونتيجة هذه المتغيرات أقرت مجموعة من المنظمات الدولية الحد من الانتهاكات الحقوقية للإنسان، من خلال تحقيق مفهوم العدالة الانتقالية والاجتماعية معا في الدول التسلطية بغية الانتقال من أنظمة ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية .

وبالرغم من توقيع العديد من دول إفريقيا على اتفاقات وإعلانات دولية لتحقيق العدالة الانتقالية إلا أن القارة الإفريقية قد عرفت إشكالية العدالة الانتقالية من خلال انقلابات عسكرية عديدة وانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تعرض العديد من الأشخاص في هذه الدول للتعذيب والمعاملات السيئة مثل : السودان ، إريتريا ، أوغندا ساحل العاج، الكونغو الديمقراطية، تشاد، بوراندي، ليبيريا أنغولا، إلى جانب عدم إمثال مرتكبي الحرب وجرائم ضد الإنسانية في هذه الدول للمحاسبة، كما قامت حكومات إفريقية كثيرة بحرمان أفراد المجتمع من حقوقهم في المأوى والغذاء والصحة والتعليم مثل زيمبابوي، السودان ، أثيوبيا .⁽¹⁰⁾

ومن هنا يتضح أن مفهوم العدالة الانتقالية وبناء دولة القانون في الدول الإفريقية لم يتحقق بعد وهذا نتيجة الطبيعة الاجتماعية المفككة والتبنيان العرقي، إلى جانب التخلف الثقافي والسياسي. هذه المتغيرات كلها أنتجت أزمة عرقية وانتهاكات عديدة

عرقلت مسار بناء العدالة الانتقالية داخل المجتمعات الإفريقية مثل أزمة دارفور في السودان وأزمة الطوارق في مالي والنيجر، فضعف الأداء الديمقراطي والشروط الداخلية التي تعرفها الدول الإفريقية أدت إلى غياب فلسفة المواطنة ومفهوم العدالة الانتقالية من خلال انتهاكات لحقوق أفراد المجتمع ما أدى إلى استحالة بناء آليات الوقاية لحل النزاعات الداخلية نتيجة تعسف حكومات هذه الدول في إدماج أو تمثيل العديد من الجماعات في النظام الاجتماعي والسياسي.⁽¹¹⁾

وبناء على ما سبق، يتبين أن عدم تحقيق العدالة الانتقالية بمبادئها كمتغير أساسي في عملية الانتقال نحو الديمقراطية داخل هذه الأنظمة، وسيادة التحيز العرقي والانتهاكات لحقوق أفراد المجتمع نتيجة التنوع الديني والعرقي ووجود مسألة الإثنيات والصراعات داخل المجتمعات الإفريقية، إلى جانب غياب الانتقال لسلمي للسلطة التي تستند في ممارساتها السياسية إما على أساس ديني، أو عائلي أو قبلي أو ديمقراطي شكلي، وهذه المتغيرات كلها ساهمت في ظهور أزمات عديدة أصبحت مهدد لاستقرار الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية وفي مقدمتها أزمة العدالة الاجتماعية الناتجة عن ضعف وهشاشة

العدالة الانتقالية في هذه الدول، التي تميزت بالتحكم في مجتمعاتها وبممارسة القهر على مواطنيها والتوزيع الغير العادل للثروات وحرمان الأشخاص من حقوقهم. ومن مظاهر أزمة العدالة الاجتماعية في إفريقيا يمكن حصرها على النحو التالي:

1/- تحيز العدالة الاجتماعية للحضر على حساب الريف:

إن الدول الإفريقية تعاني من مشكلة التباين بين الريف والمدينة، وهذا مرجعه كون هذه الدول معظم سكانها من الفلاحين وسكان القرى، ما يفسر تحول الحواضر في كثير من الأحيان إلى مدن ذات كثافة سكانية تصل إلى ربع مليون نسمة أو يزيد. وبينما أدى التطور الاقتصادي إلى تغيرات محدودة في البنية الاجتماعية للقرى، فإن المدن أصبحت مركز التجديد والابتكار وأضحت أهلة بمهاجرين وفدوا إليها من القرى، وهذا ما خلق أنماط جديدة من العلاقات وصور من التقسيم الطبقي للمجتمع من طرف الأنظمة والتحيز الاجتماعي بين سكان المناطق الريفية والحضرية، حيث تقف على قمة الهرم الاجتماعي الجالية الأجنبية والتجار والنخبة السياسية من أهل المدن، وهم

الأرستقراطية التي تتطلع إليها شعوب المنطقة بينما سكان الريف مهمشون من المشاركة في الحياة العامة.⁽¹²⁾

وفي هذا الإطار، أصبحت دول القارة الإفريقية تعيش مظاهر من التفاوت الاجتماعي والسياسي في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالحقوق أو بتوزيع السلع أو الخدمات الاجتماعية، إلى جانب التفاوت الطبقي وضعف الحراك الاجتماعي، والتفرقة بين الرجال والنساء في المجال السياسي أو التعليمي. ومن مؤشرات التفاوت الاجتماعي ما يلي:

أ/- **التفاوت في توزيع الخدمات الاجتماعية:** تشهد أغلب الدول الإفريقية أزمة توزيع^(*) تتمثل في التفاوت بين الريف والحضر في مجال توزيع الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والإسكان، فمن المؤكد أنه في الدول الإفريقية تتركز أغلب هذه الخدمات الأساسية في المدن، وتندهر في الريف التي يعانون سكانها معظمهم من الفقر ونقص الحاجيات الضرورية وغياب الحقوق الأساسية.⁽¹³⁾

ورغم التحول باتجاه التحضر ظل التفاوت بين المدن والأرياف قائما في دول إفريقيا، حيث لا تزال الغالبية العظمى من سكان الريف تعاني من فقر في الدخل، نتيجة اعتماد سكان المناطق الريفية على النشاط الزراعي في الدخل، فمن بين 70 في المائة من سكان الأرياف يعانون من الفقر الشديد.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء مثل زامبيا، مالي، النيجر، كينيا يعيش أكثر من 60 في المائة من سكان الأرياف بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، وهذا نتيجة إهمال قطاع الزراعة في المناطق الريفية الذي يعتبر المورد الأساسي لهم، وهذا ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي لدى سكان الريف وتدهور الأحوال المعيشية على عكس المدن.⁽¹⁴⁾

ومن مظاهر التباين في العدالة الاجتماعية بالدول الإفريقية، توسع الهوة بين سكان المدن والريف الذين يعاني معظمهم من انعدام الأمن المائي، الذي يعتبر مطلب أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المواطنين من تلبية احتياجاتهم الضرورية. وفي هذا السياق، أكدت الدراسات الإفريقية على انعدام المساواة والعدالة بين الريف والمدينة في توزيع المياه في مناطق القارة الإفريقية، فسكان المدينة أوفر حظا من أهل الريف في الحصول على هذا المورد لتلبية احتياجاتهم في ظل الظروف الطبيعية والجفاف التي تعاني منه الدول الإفريقية، وكون جل سكان الريف من المزارعين يعتمدون على الزراعة كمصدر للعيش. وفي نفس الإطار أكدت الدراسات المتعلقة بالتنمية الإنسانية

على أن عدد من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن المائي هم تحت خط الفقراء من سكان الريف.⁽¹⁵⁾

بالإضافة إلى هذا، لن نجد في إفريقيا نظاما تعليميا قائما على أساس المساواة في الحقوق بحيث تغلب عليه مظاهر التفاوت في البيئة المحلية، ولا يوفر فرصا متكافئة في مجال التعليم لكل الطبقات الاجتماعية. فسكان المدينة أبناؤهم أكثر حظا في الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي من أبناء الريف الذين يعانون التهميش والحرمان من حقهم في التعليم، ودفعهم إلى ممارسة الأعمال الشاقة، وهذا التفاوت يظهر جليا في دول مثل: غانا- نيجريا- ساحل العاج.⁽¹⁶⁾

كما تظهر جليا فجوة التفاوت في مناطق الدول الإفريقية في الحصول على الخدمات الاجتماعية والتجارية وغيرها بين الريف والمدينة، في عدم تمكن السلطة المركزية من تغطية حاجيات سكان الريف نظرا لانعدام الهياكل القاعدية من وسائل نقل ومواصلات على عكس المدن.

ب/- التفاوت في توزيع القيم الاجتماعية بين الحضر والريف: إن التحيز الاجتماعي بين الريف والحضر يؤدي إلى ما يسمى بظاهرة التهميش أو التفاوت في توزيع القيم الاجتماعية. والحديث عن هذه الظاهرة يقترن بالهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وتكوين ما يسمى بالفقر الحضري حيث يتزايد

الإحساس بالتفاوتات الاجتماعية نتيجة انتهاكات وحرمان النظام السياسي سكان الريف من المشاركة في الحياة السياسية، والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية، لأن المهاجرين إلى المدن يفضلون البقاء على روابطهم التقليدية وثقافتهم والاحتفاظ بعلاقتهم بالريف، وهذا ما يتعارض مع قيم النظام السياسي ويؤدي إلى التهميش، ومن المنظور السياسي نجد أن المهمشين لا تتوافر لديهم الفرصة في التمثيل السياسي والتمتع بحقوقهم والتعبير عن مصالحهم بكل حرية.⁽¹⁷⁾

وهذا الواقع تشهده الدول الإفريقية، حيث أن هناك فجوة كبيرة بين الريف والمدينة في توزيع القيم الاجتماعية، فسكان الريف في المناطق الإفريقية لا يزالون يعيشون الحرمان السياسيين طرف السلطة الحاكمة في التمتع من حقوقهم السياسية المكفولة قانونيا ودستوريا، وهذا نتيجة غياب ثقافة العدالة الانتقالية بهذه الدول.

2/- تحيز العدالة الاجتماعية للذكور على حساب النساء في الدول الإفريقية:

بالرغم من إقرار المجتمع الدولي في قانون العدالة الانتقالية مبدأ التساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والحد من العنف والانتهاكات لحقوق المرأة في المجتمعات الإفريقية إلا أنه لا تزال ثغرات إشكالية العدالة الانتقالية في هذه المجتمعات واضحة من خلال غياب العدالة الاجتماعية القائمة على التحيز للذكور على حساب النساء، حيث تتعرض النساء في الدول الإفريقية بشكل غير متكافئ لتأثيرات تحيز العدالة الاجتماعية، وضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص، و انعدام الفرص المتساوية والمتكافئة أمام القانون وفي الحياة العملية والعلمية، واستمرار تفشي الأمية في صفوف النساء على نحو شديد ومضاعف بالنسبة للرجال، فمع أن التحديث يؤكد على التساوي في فرص الحياة إلا أن التحول في غير صالح النساء اللواتي يعانين من الفقر والحرمان^(*). ومن مؤشرات مظاهر الحرمان للمرأة الإفريقية المتمثلة في ما يلي:

أ/- على مستوى التعليم :

يعد التعليم أحد أهم المرتكزات لأساسية في تمكين المرأة، و انعدم المساواة في مجالات تعليم يعد انتقاصا من حقوق المرأة، وعائقا أساسيا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها، وهو من العوامل المهمة التي تساعد على ازدياد وعي المرأة وتحررها الفكري. فمن المسلم به أن عناصر تمكين المرأة الأساسية مثلا لمساهمة في العمل السياسي والاجتماعي، والدخول الواسع فيم جال التوظيف والعمل وغيرها. كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة. انعدام امتلاك المرأة لحقها في التعليم يرجع لنيل فرصتها في المشاركة ضئيل.⁽¹⁸⁾

وفي هذا الإطار، تشير تقارير التنمية الإنسانية والإحصائيات إلى أن الواقع الإفريقي في مجال التعليم، يؤكد أنه على الرغم من التحولات الحاصلة والتغير الإيجابي الذي حدث في مجال التعليم لصالح المرأة قياسا بالمراحل الزمنية الماضية، فإنه ذا التغير بقي محدود العمق فإن البلدان الإفريقية مثل: الصومال، نيجيريا، إثيوبيا، لا تزال تعرف نسب التفاوتات في المجال التعليمي، حيث أن نسبة تعليم الإناث تتضاءل بنسبة كبيرة في هذه الدول الإفريقية، مقارنة مع النسبة المرتفعة مع الذكور في مجال التحصيل العلمي.⁽¹⁹⁾

ب/- على مستوى المشاركة في الحياة السياسية :إذا كانت العدالة الاجتماعية تعني حق التمتع بالحرية، والتمكين من ممارسة الحقوق السياسية المخولة قانونيا لجميع أفراد المجتمع من دون تحيز فبالرغم من الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين التي نص عليها ميثاق الاتحاد الإفريقي لتحقيق مبدأ العدالة الانتقالية في الدول الإفريقية.⁽²⁰⁾ إلا أنه توجد في جميع الدول الإفريقية عوائق تمنع المرأة من الاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة للمشاركة السياسية، ويرتب طال عديد من هذه العوائق بالطبيعة الخاصة لسياسات الحكومة فيما يخص العدالة في مسألة النوع الاجتماعي^(*)، حيث أن الانتهاكات الحقوقية المتمثلة في الأخطار السياسية والأخطار الجسدية تتزايد بشكل مرتفع في الدول الإفريقية وتوصف بعدم الأمان للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية.

وإضافة إلى هذا، فإن المرأة في المجتمع الإفريقي لا تمتلك القدرة على العمل السياسي ويمكن أن يكون هناك نظرة سلبية تجاه النساء اللواتي يتولين مناصب عامة، إلى جانب معظم العوائق الهيكلية المتجذرة بعمق تتعلق بموروثات اجتماعية وثقافية^(*)، حيث أن المؤسسات التقليدية العرفية المنخرطة بشكل وثيق فالسياسة الرسمية، والتي ترمي لمشاركة النساء في السياسة تهديدا للأمر الأبوي التقليدي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، بأن العنف السياسي ضد المرأة في الدول الإفريقية شائع وبشكل خاص ومتزايد، خاصة ضد النساء اللواتي حاولنا لترشح للانتخابات حيث يتعرضن لمضايقات وعنف.⁽²¹⁾ ولقد جاءا لوضع بشكل أساسي في الصومال وجيبوتي وهذا ما يتنافى مع مفهوم العدالة الانتقالية.

إلى جانب هذا، فإن مستويات التخويف العالية ضد النساء التي تترشح للانتخابات في الدول الإفريقية يجعل فرص الإناث تتضاءل بشكل كبير أمام الذكور، وهذا يتضح بشكل جلي في المعدلات الواردة في الجدول الآتي والذي يظهر الفروق بين الجنسين في مجال التعليم، ومقاعد المجالس المنتخبة ونسبة النساء اللواتي يمثلن القوى العاملة.

الجدول : يوضح دليل الفوارق بين الجنسين.

الدولة	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2013	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة فما فوق)		المقاعد في المجالس النيابية بالنسبة المئوية للنساء		معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق)	
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
جيبوتي	164	...	...	13.8	36.0	67.2	36.0
إثيوبيا	173	...	...	25.5	78.4	89.8	78.4
إريتريا	181			22.0	79.8	90.0	79.8
الصومال	ضمن الأراضي الأخرى خارج الترتيب	...	...	13.8	37.7	76.8	37.7

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013 :نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، ص 168.

يتضح من خلال الجدول بشكل جلي التفاوت بين الذكور والإناث، سواء في مجال التحصيل العلمي أو المشاركة في الحياة السياسية، حيث يحتل الذكور في الدول الإفريقية المركز الأول في المشاركة في الحياة العامة مقارنة مع الإناث. وتعود أسباب التفاوت في الدول الإفريقية التي تحول دون تمكين النساء^(*) من المشاركة في الحياة العامة أو المجالات السياسية في الغالب إلى الآتي:

أ:الإفتراض بأن النساء أضعف من الرجال .

ب:عدم تقويم العمالة المحلية بشكل مناسب في الدول الإفريقية، إذ لا تزال العمالة

المحلية غير محتسبة في إجمالي الناتج القومي والذي يعد أكثر أفرادها من الإناث.

ج:عودة ملكية الأراضي المزروعة بالمحاصيل للرجال،بالإضافة إلى أنهم هم الذين

يدير المصانع التي تعمل بها النساء.

وفي الغالب في الدول الإفريقية ينظر صناع القرار للنساء كعبء وأن أدوارهم في

الغالب تعد هامشية ليس كالرجال، ولا يأخذون إحتياجاتهن في الحسبان^(*)، وفي مقابل

هذا فإن التنمية تتطلب مشاركة العنصر النسوي ويتم ذلك من خلا حصولهن على فرص

أكبر فيما يتعلق بملكية الأرض والائتمان، والمهارات، والعناية الصحية، والتعليم والتنشئة

السياسية، بما يؤهلن للعمل السياسي والمساعدة الاجتماعية.⁽²²⁾

ومما سبق يتضح جليا، أن الدول الإفريقية بشكل عام تعاني من غياب تجسيد

مبادئ العدالة الانتقالية في الواقع بمفهومها القانوني والسياسي والاجتماعي، هذا ما أنتج

أزمة عدالة اجتماعية قائمة انعدام المساواة واتساع فجوة التباين في توزيع الثروة والقيم

بين أفراد المجتمع، أو التحيز لجماعة معينة.وتجدر الإشارة في هذا الصدد وكما سبق

الذكر أن تميز المجتمعات الإفريقية بالظاهرة الأثنية، وعلى هذا الأساس فإن توزيع الموارد

الاقتصادية في هذه الدول يقوم على عدم العدالة في التوزيع للموارد، حيث يكون

استجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى التي تعاني جميع

مظاهر الحرمان وهذا ما ينتج حالة من العنف تهدد استقرار الدولة.⁽²³⁾

ومن هذا المنطلق تبين العلاقة العكسية السالبة بين العدالة الاجتماعية

والعدالة الانتقالية، حيث تؤكد الاتجاهات العلمية السائدة على أن عدم تحقيق العدالة

التوزيعية وما يصاحبها من تفاوتات اجتماعية وانتهاكات لحقوق الأفراد يولد العنف

السياسي داخل الأنظمة، الذي يتنافى مع مفهوم العدالة الانتقالية والحد من الانتهاكات

ضد أفراد المجتمع والتحول السلمي نحو الديمقراطية،وقد أوضح أرسطو في هذا الصدد

أن عدم المساواة الاجتماعية في المجتمع هو السبب في الثورة، وفي نفس الإطار انتهى

المفكر كارل ماركس إلى أن الاستغلال التي تمارسه طبقة مسيطرة على أدوات الإنتاج على

الطبقات الفقيرة هو السبب في الثورة، حيث يعي المستغلون حقيقة مستغليهم وقدرتهم

على تغيير الأوضاع.

ومن الدراسات الحديثة في هذا المجال الدراسة التي أجراها الباحث رسيت على مجموعة من الدول حول العلاقة بين عدم المساواة في التوزيع العادل للقيم والحقوق داخل المجتمع وعدم الاستقرار، وانتهى إلى وجود علاقة طردية سالبة. أي أن الدول التي تشهد درجات عالية من التفاوتات الاجتماعية في التوزيع شهدت درجة عالية من عدم الاستقرار وتصاعد العنف.⁽²⁴⁾

ومن هنا يتضح أن الصراعات الحالية في إفريقيا والتهديد الأمني للدول والسكان التي شهدت بعض الدول في إفريقيا كتشاد، مالي، والسينغال مردها إلى انعدام المشاركة السياسية والمساواة في الحقوق وتحيز العدالة الاجتماعية في تقديم الخدمات بين أفراد المجتمع، إلى جانب التكوين العرقي للمجتمع.⁽²⁵⁾ هذه العوامل في مجملها تزيد من قابلية المجتمع للوقوع في الصراعات. والحد من تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمعات الإفريقية.

كما تؤكد الدراسات الحالية المتعلقة بإفريقيا أن ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، إلى جانب الأزمات البيئية وانتشار الفقر المدقع والحرمان بجميع أشكاله يؤدي إلى عدم الاستقرار، إذ أن أكثر من 80 بالمائة من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد أمريكي في اليوم وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر يعيشون في نفس الحالة، وهذا ما أنتج حالات من الإحباط السياسي والاجتماعي والتوجه نحو خلق حركات التمرد والعنف السياسي وعدم الاستقرار. وهذا الوضع نشهده في دولة النيجر في مطالب التوارق للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم، هذه المطالب وما صاحبها من أعمال العنف هددت أمن الدولة،⁽²⁶⁾ وأعاق كل محاولات تحقيق العدالة الانتقالية والتحول نحو الديمقراطية في هذه المجتمعات .

وعليه، ومن خلال تحليل العلاقة التبادلية بين العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية نخلص إلى أن السلوك السياسي المتبع من طرف النظم الحاكمة في الدول الإفريقية وانتهاكها لحقوق مواطنيها يعد إلغاء تاما لفكرة المواطنة والتحول الديمقراطي نحو العدالة الانتقالية، التي يمثل ضعفها إشكالية أساسية في بناء العدالة الاجتماعية والحكم الصالح في القارة الإفريقية الذي عُرف من منظور تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002: هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه وحقوق الإنسان ويهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارا تهم وفرصهم

وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الحياة، لاسيما أكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.⁽²⁷⁾

الخاتمة :

بالرغم من إقرار المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان لمبدأ العدالة الانتقالية في المجتمعات الإفريقية استجابة للتحويلات السياسية التي يشهدها العالم والانتقال نحو الديمقراطية، ولوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان على جميع المستويات السياسية والاجتماعية التي اقترفتها هذه الأنظمة ، إلا أن استقرار الواقع الإفريقي يثبت عدم محاسبة المسؤولين على حرمان مواطنهم من حقوقهم. حيث لا تزال الأنظمة الإفريقية لم تصل بعد إلى تحقيق مفهوم وتجسيد مبدأ العدالة الانتقالية الذي أثر بشكل مباشر على تحقيق العدالة الاجتماعية بين سكان الدول الإفريقية، الذين أصبحوا يعيشون مختلف مظاهر الحرمان الاجتماعي والسياسي.

وهذه المتغيرات في مجملها أثرت على الانتقال السلمي وبناء دولة القانون والمؤسسات في الأنظمة الإفريقية التي تقتضي توفير بيئة محلية تمكينية لجميع الأفراد وعدم انتهاك حقوقهم ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عن أعمالهم التي تتنافى مع القانون، إلى جانب العمل على تحقيق المساواة بين الأفراد في توزيع الثروة مع توفير الخدمات الاجتماعية ومتطلبات الحياة لجميع المناطق بدون تحيز. ومن هذا المنطلق لابد على الدول الإفريقية من تبني إستراتيجية شاملة ومتكاملة الأبعاد قائمة على تجسيد مرتكزات العدالة الانتقالية كمتغير أساسي لبناء العدالة الاجتماعية التي تعد جوهر بناء الحكم الصالح.

الهوامش

(1) - مروة نظير، العدالة الانتقالية : "قراءة مفاهيمية معرفية " على الرابط الالكتروني :

[http:// www.globalarabnetwork.com/studies/3979-2011-05-10-18-40-44](http://www.globalarabnetwork.com/studies/3979-2011-05-10-18-40-44)

(2) - خالد نصر السيد، نفين محمد توفيق ، العدالة الانتقالية، مركز وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية ، مصر، نوفمبر 2012 ، ص6

(3) - خالد نصر السيد ، المرجع نفسه، ص08.

- (4) - أحمد شوقي بنيوب، عبد الحسين شعبان، "العدالة الانتقالية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 103.
- (5) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص 98.
- (6) - حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 210.
- (7) - ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، ط1، 2012، ص 113.
- (8) - Ben Jackson , The Conceptual History Of Social Justice , *Political Studies Review*, Vol 03, (8) pp 357- 358. -Oxford, 2005
- (9) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، 2011، ص 18.
- (10) - عياد محمد سمير، "التحول السياسي كآلية لمكافحة فساد نسق الحكم"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد الخامس، جامعة تلمسان، 2007، ص 35.
- (11) - ريموش سفيان، علالي حكيمة، "السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، في طاشمة بومدين وآخرون، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية 2014، ص 373.
- (12) - التقرير السنوي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير حول موجز العمليات الأنشطة للسنة المالية 2007، واشنطن ص - ص 20 - 23.
- (13) - ب. س. لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، 1980 ص - ص 107 - 109.
- (*) - ترتبط أزمة العدالة التوزيعية بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية، أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين أفراد المجتمع، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة أو الدخل أو التعليم، أو تقديم الخدمات الصحية. ويشير واقع بلدان العالم الثالث إلى هذا التفاوت الاجتماعي في توزيع الثروة والموارد، حيث تنفرد القلة المسيطرة بجل هذه الموارد والامتيازات بينما تعاني الطبقة المتوسطة من الحرمان الاجتماعي.
- للمزيد من المعلومات أنظر :
- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للعالم للواقع السياسي في العالم الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، د.س.ن، ص - ص 88-89.

- (14)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: أهداف التنمية للألفية : تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، بيروت ، 2003، ص-ص 49-50.
- (15)- الاجتماع الإفريقي الإقليمي، تقرير حول: تمكين شعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق، جوهانسبرغ أكتوبر 2011، ص-ص 11-14.
- (16)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية : ما هو أبعد منالندرة : القوة والفقر وأزمة المياه العالمية ، نيويورك ، 2006، ص-ص 2-4.
- (17)- ب. س. لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، المرجع السابق الذكر، ص-ص 135 - 136.
- (18)- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوي الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع ط 1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص-ص 312-313.
- (*)- تجدر الإشارة إلى أن اتجاه الاحتياجات الأساسية للتنمية أو ما يعرف باتجاه محاربة الفقر، الذي تم التعبير عنه في بداية السبعينيات من خلا مؤتمرات الأمم المتحدة للغذاء والسكان التي عقدت في عام 1974، والتي جذبت الانتباه لأول مرة إلى حقيقة أن السياسات الاجتماعية، سواء التنموية منها أو غيرها، لم تكن محايدة وعادلة فيما يتعلق بالجنس، واعترفت بأن عددا غير متكافئ من فقراء العالم هم من النساء.
- للمزيد من المعلومات أنظر:
- سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة : عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع ، 2002، ص 406.
- (19)- صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 660.
- (20)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، 2013.
- (21)- الاتحاد الإفريقي، مشروع إعلان حول المساواة بين الجنسين، المجلس التنفيذي، الدورة الخامسة، أديسا أبابا إثيوبيا، 25 يونيو- 3 يوليو 2004.
- (*)- هناك اختلاف كبير بين مختلف الكتاب باللغة العربية المهتمين بقضايا المرأة في نقل كلمة من اللغة الأصل الإنجليزية إلى اللغة العربية، فهناك من نقلها كما هي وأعاد كتابته (Gender) بالأحرف العربية، وهناك من ترجمها إلى "الجنوسة" وآخرون إلى "الجنسانية"، "الجندر"، "الجنطرة"، بينما استقر أغلبهم على مصطلح "النوع الاجتماعي" قياسا على النوع البيولوجي الذي يشير إلى الجنس البشري أو الحيواني أو النباتي، بينما النوع الاجتماعي هو التعبير الذي يشير إلى كل من الرجل والمرأة.

ويعرفه البنك الدولي النوع الاجتماعي على أنها لسلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها، وتحيلك للفوارق البيولوجية بين الإناث و الذكور إلى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات التي تعتبر ملائمة، إلى جانب الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور و الإناث، والنوع الاجتماعي كالعرق واللون والطبقة، هم فئة اجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الإنسان في الحياة، و تحدد مشاركته في المجتمع.

للمزيد من المعلومات أنظر:

- يوسف بن يزة، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 70.
- (*) - جل الدراسات الأكاديمية حول النظرية النسوية تركز على هيمنة النوع الاجتماعي الذي يعني لا تماثل في علاقات القوى، وفي الغرب بعد القرن السابع عشر كان النوع الاجتماعي يتشكل من خلال منطق دائري حيث يجري على تعريف نطاق من "الاختلافات" مثل العقل/ الجسد، المنطق/العاطفة باعتبارها اختلافات أساسية للنوع الاجتماعي وجزءاً لا يتجزأ منه، كما كان إدراك هذه الاختلافات يعتبرها أيضاً ثنائيات متعارضة، وليست متماثلة على مقياس تراتبي، وكان تعريف "المرأة" يعتبرها رابطة لعناصر معينة، وتقع دائماً في الجانب الأدنى، أما الرجل نقيضها المتفوق يدمج في الجانب الأعلى. وعليه فإن النوع الاجتماعي أصبح يأخذ معنى اللامساواة. وفي هذا السياق أكدت حركات نسوية أن مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي أقل فائدة، ويجب أن يستبدل هذا المصطلح بالعدالة الاجتماعية كحل وترقيات لعلاقات السيطرة على النوع الاجتماعي، وتمكينهم من ممارسة جميع الحقوق.
- للمزيد من المعلومات أنظر : - جين فلاكس، " ما بعد المساواة: النوع الاجتماعي، والعدالة، والاختلاف"، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم، القاهرة: مؤسسة المرأة و الذاكرة، 2010، ص- ص 55-56.

- كلير كاستيلييو، بناء دولة تعمل من أجل النساء : إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، ورقة عمل مقدمة إلى مؤسسة فريد للعلاقات الدولية والحوار الخارجي 2011، ص11.
- (*) - التمكين (Empowerment) مفهوم مشتق من عمل المفكر التربوي البرازيلي باولو فريري "Freire Paulo" و يقصد به اكتساب الوعي والإدراك، بالإضافة إلى المهارات لتولي الفرد العناية ببيئته، ويتضمن هذا المنظور عناصر من الفكر النسائي الراديكالي والماركسي في الغالب قطاعات فقيرة أخرى تضررت في ظل الاستعمار، ولا تزال تعاني في الوقت الحاضر في ضل نموذج تنموي يعد مشوها واستغلاليا لكل من الناس والطبيعة.
- للمزيد من المعلومات أنظر :

- سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، المرجع السابق الذكر، ص - ص 402-403.

(*)- وفي التعارض مع كل من المبادئ الفلسفية للنظرية السياسية والمبادئ الإمبريقية للعلوم السياسية السلوكية، والتي نظرت للاختلافات بين النساء و الرجال في فرص الحياة على أنها طبيعية ، نجد أن كتابات السبعينيات والثمانينيات للعلوم السياسية للباحث اتفي مجال النساء والسياسة، ترجع هذه الاختلافات بشكل عام . فقد كانت الاختلافات بين النساء والرجال ، سواء في النخبة أو الجماهير الشعبية، تعتبر مبنية اجتماعيا، وبالتالي قابلة للتغير وليست قائمة على الطبيعة وبالتالي ثابتة. وما أن تغيرت التنشئة الاجتماعية للنساء، وتغيرت آفاق الفرص و الأدوار التي أصبحت مفتوحة أمامهن في المجتمع ، فإننا لشيء نفسه من التغيير يحدث في سلوكهن السياسي.

- للمزيد من المعلومات أنظر:

- سوزان ج. كارول، ليندا م ج. زيريللي، "التحديات النسوية أمام العلوم السياسية"، المرجع السابق الذكر، ص 30.

(22)- سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، المرجع السابق الذكر، ص - ص 405-406.

(23)- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2001، ص-ص 175-176.

(24)- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوي الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، المرجع السابق الذكر، ص 307.

(25)- سقرين م. روجومامو، إدارة الصراع في إفريقيا التشخيص والعلاج، في طابع أصيفا، وآخرون العولة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا : التحديات والتوقعات، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، د.س.ن. ، ص - ص 32-33.

(26)- أمحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، الجزائر، 06 جانفي 2008، ص 12.

(27)- حميدوش علي، براهيم محمد، "الفقر وآليات محاربته"، ورقة مقدمة في الملتقي الدولي حول: الفقر وطرق محاربته، جامعة البليدة ، 2012.